ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

أنقرة في الشمال السوري: زيادة في الإفقار وتعطيل للتنمية

زياد غصن

المناطق المسيطر عليها تركياً بشكل مباشر أو غير مباشر، لم تشهد ما يؤشر إلى وجود رغبة تركية في ضمها إلى الأراضي التركية أو البقاء فيها لمدة زمنية طويلة غير محددة.

هل تخرج تركيا من الأراضي السورية؟ هذا السؤال يشهد نقاشاً واسعاً منذ أشهر، وتحديداً منذ أن بدأت اللقاءات السورية التركية في موسكو بحثاً عن آفاق جديدة تنهي حال العداء التي تمر بها حالياً علاقات البلدين.

يتركز معظم النقاشات والتحليلات على نقطتين أساسيتين؛ الأولى تتمثّل بالغاية الحقيقية التي دفعت أنقرة إلى احتلال أراضٍ سورية، فهل هي فعلاً لحماية أمنها القومي كما تعلن أو أن لها مطامع جغرافية في الأراضي السورية؟ والنقطة الأخرى تتعلق بالعلاقة المفترضة بين الخطوة التركية والوجود الأجنبي غير الشرعي داخل الأراضي السورية، وتأثيراته تالياً في مسار تطورات الأزمة السورية.

نحن هنا لن نحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال طرح فرضيات سياسية والانتقال إلى برهنتها، كما هو شائع، إنما سنحاول بيان وضع المناطق التي تحتلها أنقرة في الشمال السوري، وتلك التي توجد فيها نقاط عسكرية وتدعم القوى الموجودة على الأرض.

وسنركز في دراسة الوضع على نقطتين: الأولى الواقع الحالي لهذه المناطق اقتصادياً واجتماعياً مدعوماً ببعض البيانات والمؤشرات والتقديرات الإحصائية، والأخرى هي الآفاق التي كان يمكن أن تعمل عليها أنقرة لتمييز هذه المناطق عن غيرها.

منهكة اقتصادياً

بعد نحو شهرين تقريباً، يكون قد مضى نحو ٧ سنوات على أوّل تدخّل عسكري مباشر ومعلن لأنقرة في سوريا، وهو الأمر الذي أسفر في عملياته اللاحقة عن احتلال القوات التركية مدناً وبلدات سورية موزعة على ٣ محافظات هي: حلب، والرقة، والحسكة.

ورغم ما شهدته تلك الفترة من افتتاح أنقرة مشروعات عدة كانت غايتها القيام بعملية ترتيك واسعة لتلك المناطق، ومحاولة إحداث تغيير ديموغرافي يلبي احتياجاتها السياسية والأمنية، فإنّ تلك المناطق بقيت، كغيرها من عموم المناطق السورية، تعاني أوضاعاً اقتصادية ومعيشية صعبة، وهذه هي أيضاً حال المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام المدعومة تركياً، وتحديداً مدينة إدلب وأجزاء من ريفها.

السبب في ذلك لا يعود فقط إلى ما لحق بالاقتصاد التركي من تضخم، وما شهدته الليرة التركية من انخفاض، إنما إلى السياسات التركية في التعامل مع أوضاع هذه المناطق ومدى اهتمامها بتطويرها وتنمية مواردها، والذي كان في أدنى مستوياته، بدليل أن معدلات التضخم في هذه المناطق كانت قريبة جداً من معدلات التضخم المسجلة في مناطق سيطرة الحكومة السورية، وفي مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية».

تظهر مثلاً بيانات المركز السوري لبحوث السياسات، وهو جهة بحثية مستقلة تعمل خارج سوريا، أنّ وسطي التضخم الشهري للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بلغ على مستوى سوريا ٥,٤٪ خلال فترة المسح الذي جرى خلال الفترة الممتدة بين شهري تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وحزيران/يونيو ٢٠٢٢.

وقد سجلت مناطق الحكومة السورية معدّل التضخّم الأعلى بين مناطق السيطرة بنسبة ٥,٤٪، تليها مناطق «الإدارة الذاتية» بنسبة ٤,٨٪، وأخيراً مناطق الفصائل المسلحة المدعومة تركيا بنسبة ٤,٦٪.

وتضيف تلك البيانات أنّ مناطق سيطرة الفصائل في إدلب وريف حلب سجلت أعلى نسبة تضخّم عام، وأعلى نسبة تضخّم غذائيّ خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٢ مقارنة بالمناطق السورية الأخرى.

ووفقاً لمساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في التضخم، كانت مساهمة مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية هي الأعلى بنسبة ٣٧,٠٪ من وسطي التضخم الشهري لمناطق سيطرة الفصائل خلال فترة المسح، تلتها مجموعة السكن والمياه والكهرباء بنسبة ٣١,٥٪، ثم مجموعة النقل بنسبة ٧,٥٪، فمجموعة الاتصالات بنسبة ٦,٩٪.

تتبلور الصورة أكثر مع استعراض تقديرات المركز المذكور لخطوط الفقر بمستوياته الثلاثة، والتي تشير إلى أن أعلى قيمة لخط الفقر المدقع للأسرة سُجّلت في مناطق سيطرة الفصائل المدعومة تركياً، وقدرت بنحو ٨٢٦ ألف ليرة سورية، فيما كان قيمته على المستوى الوطني تبلغ وسطياً نحو ٦٤٥ ألف ليرة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى خطّ الفقر الأدنى للأسرة، حيث مناطق سيطرة الفصائل أولاً، إذ كان بقيمة ١,٢ مليون ليرة سورية. أما قيمة خط الفقر الأعلى، فوصلت إلى مليون ليرة في تلك المناطق في مقابل ١,٤ مليون ليرة على المستوى الوطني. وقد سجّلت محافظة إدلب أعلى قيمة لخطّ الفقر الأعلى.

وبناءً عليه، فإنّ المناطق المسيطر عليها تركياً بشكل مباشر أو غير مباشر، وإذا ما تم استثناء بعض المشروعات المحدودة، لم تشهد ما يؤشر إلى وجود رغبة تركية في ضمها إلى الأراضي التركية أو البقاء فيها لمدة زمنية طويلة غير محددة، وإلا كانت كمن يستنزف نفسه.

هذا الاستنتاج ليس تبرئة لأنقرة ومشروعاتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، ولكن محاولة لوصف ما يجري فعلاً، ولا سيّما أن بعض تلك المناطق، بما تملكه من موارد وموقع جغرافي، كان يمكن أن يتحوّل إلى مناطق اقتصادية مزدهرة فعلاً.

فرص للتنمية

أن تحوّل أنقرة المناطق التي تسيطر عليها أو التي تملك فيها نفوذاً إلى أسواق استهلاكية لسلعها ومنتجاتها، ومنطلق لتهريبها إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية، شيء، وأن تعمل على تنميتها وتطويرها اقتصادياً شيء آخر تماماً؛ فالحكومة التركية، وعلى مدار السنوات السبع الماضية، اتبعت سياسة اقتصادية في التعامل مع هذه المناطق تقوم على النقاط التالية:

- تحويل هذه المناطق إلى مجرد أسواق لتصدير منتجاتها وسلعها إليها، بدليل ما تعلنه البيانات الإحصائية التركية الرسمية من قيم صادرات البلاد إلى سوريا، والتي تفوق ما كان يصدر عام ٢٠١٠، رغم أن الحكومة السورية تمنع استيراد أو دخول أي سلعة تركية إلى أسواقها منذ العام ٢٠١٢.

- تقييد عملية دخول السلع والبضائع المنتجة في تلك المناطق إلى الأراضي التركية، وما يشكّله ذلك من إحباط ومحاصرة للفرص التنموية المتاحة في تلك المناطق. وحتى عند السماح بإدخال بعض المنتجات، فإن ذلك يتم عبر شبكة من التجار والسماسرة الأتراك، وهو ما يقلل قيمة الفائدة المتحقّقة للمزارعين والمنتجين الحرفيين والصناعيين المحليين.

- الحرص على تثبيت الوضع الراهن جغرافياً واقتصادياً، رغم أن أنقرة كان بإمكانها تغيير ذلك فيما لو كانت تريد البقاء طويلاً في تلك المناطق. مثلاً، هناك فرص اقتصادية كثيرة لتنمية تلك المناطق، كتحويل إدلب مثلاً إلى منطقة اقتصادية حرة، من خلال ربطها مباشرة بخط تجاري مع ميناء إسكندرون، أو الاستفادة من خصوصيتها الزراعية لإعادة إنعاش إنتاجيتها الزراعية المعروفة، أو المحافظة كحد أدنى على المساحات المزروعة في مناطق ريف حلب والرقة وعدم السماح لفصائلها وقواتها بتدمير الغطاء النباتي والأشجار المثمرة...

- تجلّت أكثر ماهية الموقف التركي من هذه المناطق مع زلزال شباط/فبراير الماضي، فإلى جانب عدم تقديم تركيا أي مساعدات إغاثية عاجلة، سواء من منظور مسؤوليتها كسلطة احتلال في تلك المناطق أو من منظور إنساني، فقد عرقلت السلطات التركية وصول المساعدات الأممية والدولية، بذريعة عدم جاهزية الطرقات والبنى التحتية.

هذا الأمر تسبّب بمعاناة آلاف الأسر المشردة والمتضررة، والأهمّ تأخّر عمليات الإنقاذ وانتشال العالقين تحت الأنقاض، ولا سيّما أن الأضرار في تلك المناطق كانت توازي تماماً حجم الأضرار التي وقعت في المناطق التركية مركز الزلزال.

ورقة تفاوضية

ما سبق يجب أن يدفعنا إلى البحث عن الوجه الآخر للوجود التركي في الشمال السوري؛ فإذا كان وضع المناطق التي تحتلها تركيا يتنافى مع فرضية المطامع الجغرافية التوسعية لحكومة إردوغان، فإن ذلك يعني أن احتلالها تلك المناطق ليس أكثر من ورقة تفاوضية على دورها في الملف السوري، ومحاولة ترسيخ نفوذ مؤثر لها في مسيرة الأزمة السورية ومستقبلها.

هذا ربما ما يجعل مسألة الانسحاب التركي من الأراضي السورية خاضعاً لبازار سياسي لمسؤولي حكومة إردوغان، فتارةً يقولون إنّ وجودهم ليس احتلالاً، وتارة أخرى يؤكدون أن قواتهم باقية حتى زوال التهديد الإرهابي، وتارة ثالثة يتحدثون عن إمكانية تحقيق مطالب دمشق بالانسحاب في مقابل تطبيع للعلاقات بين البلدين وما إلى ذلك!

بين لبنان وخيار التطبيع قانون

مجال الخلاف السياسي وحرية التعبير في لبنان وقوانينه ليس موضع سؤال. فالباب مفتوح على مصراعية على مناقشة الخيارات، بما فيها ما يتصل بمحاولة الإساءة إلى المقاومة، طالما لم يصل الأمر الى محرّمتين في القانون، التعامل مع العدو للتآمر على الوطن وأمنه، أو تهديد السلم الأهلي بالتشجيع على الفتن الطائفية والمذهبية.

القانون الذي يترجم حماية حرية التعبير المنصوص عليها في الدستور، تجاوره قوانين تتكامل معه، منها تجريم كل عبث بالسلم الأهلي والوحدة الوطنية، ومنها اعتبار التعامل مع العدو من المحرّمات حرصاً على الأمن الوطني، ومنها أن لبنان لا يزال يلتزم بأحكام مكتب مقاطعة «إسرائيل»، التي تتضمّن حظر الاتصال الشخصي بأي كيان طبيعي أو معنوي من كيانات العدو، ومنها زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكم الاحتلال وسلطاته، والتعامل مع مؤسساته الإعلامية وتسويق التطبيع معه.

الذين أثاروا عاصفة حول قيام الأجهزة الأمنية بتطبيق القانون، لم يكونوا في موقع الدفاع عن حرية التعبير، بل هم دعاة تعليق العمل بالقوانين خدمة لما يسمّونه الخروج من اللغة الخشبية، التي تتضمّن منع التعامل مع العدو ورفض التطبيع مع الاحتلال، ومن يريد ذلك لديه نواب في مجلس النواب فليذهب الى تعديل القوانين، بدلاً من إثارة العواصف على تطبيقها.

مَن كانت لديه الشجاعة في التعبير عن موقفه، كما أوحت المواقف الصاخبة لبعض النواب، ومنهم رئيس حزب كُتب على يديه اتفاق ١٧ أيار، فليكونوا على شجاعة كافية للمطالبة بتعديل القوانين بدل الدعوة إلى انتهاكها، وحتى تعديل القوانين فهذه القوانين باقية، وسوف تطبّق بحذافيرها، وسيقف كل الشرفاء والأحرار وراء الأجهزة الحكومية التي تقوم بتطبيقها.

البناء

هل يتساءل المعنيون عن سبب التوتر في كفرشوبا؟

بكل أسف يغيب ما يجري في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا عن الاهتمام الواجب من وسائل الإعلام اللبنانية، وربما يغيب عن الكثير من المسؤولين اللبنانيين، من وزراء ونواب ورؤساء أحزاب، حقيقة ما يجري، فيذهبون حسب ميولهم السياسية لتفسير ما يجري. ويصدّق الذين يناصبون المقاومة العداء رواية وهمية لا يقولها كيان الاحتلال نفسه، لكنهم يظنونها صحيحة ويرددونها، وقوامها أن المقاومة تقف وراء التصعيد، ويقول بعضهم إن السبب هو مرة صرف النظر عن المشهد الداخلي، ومرة خلق توتر يبرر الذهاب الى جولة مواجهة، وبعض يقول إن السبب أن المقاومة في أزمة وتريد الهروب الى الأمام. ولا يتوقف سيل التحليلات الهمايونية البعيدة عن الواقع، والتي لا يحرّكها إلا الحقد والكيد، ولا يكلف أصحابها أنفسهم البحث عن السبب الفعلي لما يجري، ولو من باب الانسجام الشكلي مع مزاعم السيادة التي يظهرونها عندما يتهجّمون على المقاومة.

ما يجب أن يعرفه اللبنانيون، هو أنه على طول الخط الحدوديّ تمّ تقريباً تحقيق قدر من التطابق بين خط الانسحاب وخط الحدود، باستثناء نقاط الاعتراض اللبنانية الثلاث عشرة المعروفة، وهي تطال نقاطاً في مناطق رأس الناقورة وعلما الشعب، والبستان وياريn ومروحين ورميش ويارون ومارون الراس وبليدا وميس الجبل وعديسة وكفركلا والوزاني، إضافة الى كامل خط تلال كفرشوبا ومزارع شبعا والجزء اللبناني من بلدة الغجر. والتوتر القائم يعود إلى بدء جيش الاحتلال ببناء جدار عازل على الحدود، منذ العام ٢٠١٨، فكلما أراد تثبيت دعائم الجدار وتجريف الأرض لوضع قواعد الإسمنت، كانت تقع مشكلة ويتصاعد التوتر في نقاط الاختلاف، ما أدّى الى وقف العمل بالجدار في العام نفسه بعدما تصاعد التوتر في عديسة وهدّد باندلاع مواجهة بين جيش الاحتلال والجيش اللبناني، ومعه أبناء القرى الحدوديّة ومن خلفهما المقاومة.

مشكلة جيش الاحتلال أنه إذا أراد تفادي المواجهة فعليه أن يذهب لوضع قواعد الجدار على نقاط تسلّم بالمطالب الحدودية التي يتمسك بها لبنان. وهذا إذا تم في عديسة ومارون وعيتا، فلن يكون ممكناً تفاديه في المناطق التي يقع حولها الخلاف الكبير، وهي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، ولذلك كان الخيار التوقف عام ٢٠١٨، حتى تمّت العودة مؤقتاً عام ٢٠١٩ قبل التوقف مجدداً، وصولاً الى العودة الأخيرة عام ٢٠٢٢ مع الحكومة الجديدة لبنيامين نتنياهو والحديث المتجدّد عن فرضية حرب الشمال.

الذين يرغبون بتفادي التوتر من اللبنانيين عليهم أن يتساءلوا عن سبب وجود الجيش اللبناني والأهالي الذين لا ينتمون الى البنية الطائفية التقليدية المحسوبة على المقاومة، ليعرفوا أننا أمام عدوان إسرائيلي موصوف، من المعيب والمخجل ألا يكون اللبنانيّون يداً واحدة وبصوت مرتفع في مواجهته، وبينما ينشغل بعض اللبنانيين بالدفاع عن أحد رموز التطبيع التي منعت من الدخول الى لبنان قانوناً، يواجه اللبنانيون شعباً وجيشاً ومقاومة أطماع جيش الاحتلال وعدوانيته، ويعيش الجنوب وضعاً يتصاعد إلى المزيد من التوتر، بسبب مأزق الكيان، فإن توقف عن الجدار وهو يخشى حرباً مقبلة أحس بالعبور على رقبته، وإن تابع البناء على نقاط لا تثير مواجهة، سلم للبنان شعباً وجيشاً ومقاومة بنصر كبير، أهم مناطق سوف تكون مزارع شبعا وتلال كفرشوبا..

البناء

حقائق أشعلها الشهيد المصري في «صحراء التطبيع البارد»

محمد فرج

المعارضة الشعبية الواسعة في مصر للتطبيع مع الاحتلال، كبّلت حركة التيارات المتحمسة للتطبيع في الدولة المصرية من الذهاب أبعد من صيغة «التطبيع البارد»، وهو ما تستمر الدراسات الإسرائيلية في لوم مصر عليه.

يُرجع عدد من الباحثين مصطلح «السلام البارد» إلى السياسي المصري المعروف بطرس غالي، على اعتبار أن اتفاقية التطبيع المصرية مع الاحتلال كانت أكثر من هدنة وأقل من «سلام إيجابي».

تأتي العملية البطولية للجندي المصري محمد صلاح، لتشعل مجموعة من الحقائق في «صحراء التطبيع البارد»، ومنها:

١. المعارضة الشعبية الواسعة في مصر، التي تؤكدها أغلب استطلاعات الرأي، كبّلت حركة التيارات المتحمسة للتطبيع في الدولة المصرية من الذهاب أبعد من صيغة «التطبيع البارد»، وهو ما تستمر الدراسات الإسرائيلية في لوم مصر عليه، ويتمثل ذلك في:

(أ) إلى اللحظة، يحتاج المصريون إلى إذن أمني خاص للسفر إلى أراضي فلسطين المحتلة؛ فعلى الرغم من وجود سفارة للاحتلال في القاهرة، فإنّ هذا الإجراء الأمني ما زال حاضراً، وهو ما يمكن إرجاعه إلى ٣ أسباب: أولاً: القلق الأمني الدفين في نسيج مؤسسات الدولة المصرية من التجسس الإسرائيلي الذي لا يتوقف عن العمل، ثانياً: الحرج من الأوساط الشعبية المناهضة للتطبيع، ثالثاً: محاولة تخفيف الاحتقان لدى الكوادر المصرية العاملة في المؤسسات ذات الصلة.

(ب) على الرغم من توقيع اتفاقية التطبيع، فإنّ الجمعيات الأهلية والمدنية في المجتمع المصري ما زالت تعزل المطبعين وتعاقبهم في روابط الكتاب وتجمعات المثقفين والمبادرات السياسية، ولم تجرؤ أي جهة في مصر على تغيير هذا العُرف أو الاقتراب منه.

(ت) ترى «إسرائيل» أنّ مصر رفضت تأسيس «قطاع خاص للتطبيع»، وتلومها لأنها احتكرت إجراءات التطبيع ضمن حدود «التطبيع البارد»؛ فالتبادل التجاري بقي محصوراً في فئة معينة من التجار، ولم يتوسّع، ولم يكن ممكناً الانفتاح السياسي الشخصي على «إسرائيل»، ومن ذلك ما تم من إسقاط لعضوية البرلمان عن توفيق عكاشة عام ٢٠١٦، بعد استضافته السفير الإسرائيلي آنذاك حاييم كورين.

يُقال عادة إنّ التطبيع مع مصر تمكّن من مؤسسات الدولة، ولكنه لم يحظَ بالقبول الشعبي، وربما الأصح أن نقول إنه، إضافة إلى عجزه في الأوساط الشعبية، لم يتمكن من المؤسسات الرسمية بالكامل، وعجز عن التغلغل في وعي كوادر هذه المؤسسات. والآن، تأتي العملية البطولية للجندي في مؤسسة الجيش، محمد صلاح، لتكريس هذا المبدأ.

٢. راهنت «إسرائيل» خلال العقود الماضية على لبرلة المجتمعات العربية، الأمر الذي يعني تهيئتها لقبول المثلية الجنسية في الحزمة نفسها مع القبول بالتطبيع. ينبع ذلك من الفرضية القائلة إن جرعة الليبرالية العالية التي ترفض التقاليد والدين وأي محدّدات سلوكية تقبل التطبيع، ويمكن القول إن هذا المشروع فشل اليوم بجناحيه الاثنين؛ اللبرلة المطلقة والتطبيع؛ فلا لقاءات سفراء الولايات المتحدة لتأسيس جمعيات تدعم المثلية في الدول العربية نجحت، ولا التطبيع نجح.

من هنا، كانت تيارات في «إسرائيل» تراهن أثناء موجة «الربيع العربي» على صعود فئة من الشباب الملبرل المستعد للقبول بالتطبيع، ولكنها اكتشفت بعدها أنها تراهن على فئة مفتتة ومحصورة وغير منظمة، لتجد نفسها اليوم أمام صورة شاب عشريني من محافظة القليوبية شرق النيل، تشبّع بالعداء للاحتلال والتضامن مع غزة.

تجد «إسرائيل» نفسها مأزومة في مصر بين خيارين؛ إما التشجيع على خيارات بديلة من الكتلة البيروقراطية والعسكرية، وتالياً احتمال ولادة خيار يتبنى فسخ اتفاقية التطبيع، وربما الحماسة لخيار الحرب، وإما الاستمرار مع الكتلة التي لا تفضّل الذهاب أبعد من حدود التطبيع البارد، حفاظاً على السلم الأهلي داخل مجتمع يرفض التطبيع.

٣. ترصد منظمة "IMPACT" الإسرائيلية المناهج الدراسية في الدول العربية، في إطار سعيها لاستشراف وعي الأجيال القادمة. أصدرت هذه المنظمة تقريراً في شهر نيسان/أبريل من العام الجاري عن المناهج المصرية، وحلّلت ٢٧١ كتاباً مدرسياً من المستويات المختلفة.

وفي جوهر عمل هذه المنظمة أنها تحاول الاطمئنان مثلاً إلى شطب قصائد المقاومة من مناهج اللغة العربية، والاطمئنان إلى محتوى المناهج الدينية (كيف تعرّف كتب الدين الإسلامي الجهاد؟ هل تقول كتب الدين المسيحي إن اليهود صلبوا المسيح؟ كيف تعرّف كتب التاريخ الاستعمار؟ وماذا تقول عن تاريخ اليهود في مصر؟ هل تورد أي شيء عن الهولوكوست؟ هل تتحدث كتب العلوم الاجتماعية عن توتر العلاقات مع إيران وتركيا؟).

ومع أن هذه المنظمة تخلص في تقريرها إلى وجود «تحسن بطيء» في مناهج الصفوف ١-٥، وعدم «التحسن» في الصفوف ٦-١٢، إلا أنها تجد نفسها أمام شاب تشرّب الرواية الخاصة عن تاريخ الاحتلال من المجتمع.

الحقائق التي أشعلها الجندي المصري هي أن الدولة لا تمتلك خيارات أبعد من حدود التطبيع البارد بسبب الرفض الشعبي المتين، وأن الانتظار الإسرائيلي لجيل شاب ملبرل هو عملية لا يمكن الرهان عليه، وأن تغيير المناهج، الذي تقوده الهيئات المانحة مثل "USAID" بالتنسيق مع الاحتلال (على خطورته وضرورة مواجهته)، لم يمنع محمد صلاح ومصريين آخرين من الخروج عن النص الهشّ.